

بند جدول الأعمال: مسودة سياسة إدارة الخزنة

ملخص: نظرًا إلى أن IPPF يتلقى أموالاً من الجهات المانحة ويسدد مدفوعات بعملات متعددة، بما فيها العملات غير المألوفة، فمن الحكمة أن يقوم IPPF بوضع سياسة لإدارة الخزنة تطرح توجيهات بشأن كيفية تقليل المخاطر الكامنة، لا سيما مخاطر العملات الأجنبية. وتؤكد هذه السياسة عدم وجود مورد مخصص للخزنة في IPPF، حتى يتم إدراج توقعات دقيقة للتدفق النقدي متعدد العملات، ويصعب تقييم مخاطر سعر الصرف الأجنبي في IPPF ولذلك يوصى فقط بممارسات الخزنة البسيطة.

الإجراء المطلوب:

بناءً على توصية لجنة C-FAR، موافقة مجلس الأمناء على دراسة والموافقة على مسودة سياسة إدارة الخزنة في IPPF.

فهرس المحتويات

| | | |
|------------|---|---|
| 1 | الخلفية والغرض | 3 |
| 2 | أهداف إدارة الخزانة | 3 |
| 1.2 | تعظيم العائد على الأموال | 3 |
| 2.2 | تحديد المخاطر وتقليلها | 3 |
| 3 | كيفية تقليل المخاطر | 4 |
| 1.3 | إدارة مخاطر الطرف المقابل: | 4 |
| 2.3 | إدارة مخاطر السيولة | 4 |
| 3.3 | إدارة مخاطر الصرف الأجنبي | 4 |
| 4.3 | إدارة المخاطر التشغيلية | 6 |
| 4 | سلطات الموافقة | 6 |
| 5 | مراجعة السياسة | 6 |
| 6 | الرقابة على الإصدارات | 7 |
| المرفق أ - | مسرد المصطلحات | 8 |
| المرفق ب - | الأطراف المقابلة المعتمدة (إدارة مخاطر الصرف الأجنبي) | 8 |

1 الخلفية والغرض

الغرض من هذه السياسة هو تحديد نهج IPPF لإدارة الخزانة على مستوى السكرتاريا الموحدة.

ويعمل مكتب IPPF في لندن كقناة لإعادة توزيع دخل IPPF العالمي. ويتم قبض جميع الإيرادات الأساسية غير المقيدة والغالبية العظمى من الدخل المقيد في لندن وتُسد المدفوعات إلى الجمعيات الأعضاء ومكاتب السكرتاريا الأخرى من لندن بناءً على طلب مكتب السكرتاريا المعني. والدولار الأمريكي عملة IPPF التشغيلية ولكنه يقبض الإيرادات ويسدد المدفوعات بعملات مختلفة. ويوجد لديه حسابات مصرفية في المملكة المتحدة بالدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني واليورو والدولار الأسترالي والفرنك السويسري والكرونه النرويجية والكرونه الدنماركية والكرونه السويدية والدولار الكندي.

ويقبض 10% فقط من تمويل IPPF الأساسي غير المقيد من الجهات المانحة بعملته التشغيلية وهي الدولار الأمريكي. وتُقبض النسبة المتبقية البالغة 90% بمجموعة من العملات الأجنبية، بما فيها اليورو والدولار الأسترالي والكرونه الدنماركية والكرونه النرويجية والدولار النيوزيلندي والكرونه السويدية والدولار الكندي. وفيما تتم المدفوعات من مكتب لندن بعملات متنوعة (على سبيل المثال، رواتب مكتب لندن بالجنيه الإسترليني، وتكاليف مكتب الشبكة الأوروبية باليورو)، تتم غالبية مدفوعات المنح للجمعيات الأعضاء بالدولار الأمريكي مع ما يقرب من 40% بالعملات غير المألوفة (بشكل رئيسي في إفريقيا) إذا وُضعت المشاريع المقيدة في الاعتبار.

وتهدف هذه السياسة إلى تعظيم العوائد على الأموال الخاملة وتحديد مخاطر الصرف الأجنبي وتقليلها، للحد من التعرض العام لتقلبات أسعار الصرف الأجنبي. ومع وضع هذه الأهداف العامة في الاعتبار، أعدت هذه السياسة بناءً على المبادئ التالية:

- يتعين التعامل مع النقد كأصل من الأصول التي ينبغي تعظيمها لتعزيز أهداف IPPF وغاياته الخيرية.
- ينبغي تجنب المخاطرة غير الضرورية التي تعرض أموال IPPF للخطر.
- سوف يتم الالتزام بممارسات الخزانة البسيطة فقط.
- سوف تستند ممارسات إدارة الخزانة إلى استراتيجيات الاستثمار التي يتم تحديدها وتعديلها، من وقت لآخر في سياسة الاستثمار.
- سوف تكون قرارات إدارة الخزانة قرارات مركزية قدر المستطاع.

2 أهداف إدارة الخزانة

لسياسة الخزانة، كما ذكرنا، هدفان رئيسيان، هما:

1.2 تعظيم العائد على الأموال

تهدف سياسة إدارة الخزانة إلى تحقيق أقصى عائد ممكن على فائض الأموال مع الالتزام التام بالعمل في إطار سياسة IPPF للاستثمار.

2.2 تحديد المخاطر وتقليلها

سوف يبذل IPPF جميع المساعي المعقولة لتحديد وتقليل مخاطره أثناء إدارة خزائنه في المجالات الشاملة التالية:

1.1.2 مخاطر الطرف المقابل: مخاطر التخلف عن السداد من جانب المؤسسات المالية (المحددة لغرض هذه الوثيقة على أنها البنوك وجمعيات البناء وصناديق الاستثمار) التي تحتفظ بأموال IPPF.

2.1.2 مخاطر السيولة: خطر عدم كفاية التدفق النقدي في IPPF للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.

3.1.2 مخاطر الصرف الأجنبي: مخاطر ناشئة عن التعرض لتقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على التدفقات النقدية الناشئة من الأصول والمطلوبات المحتفظ بها بعملة غير تشغيلية.

4.1.2 مخاطر تشغيلية: خطر عدم الفصل بين واجبات المحاسبة بشكل مناسب (على سبيل المثال، يجب أن يكون هناك فصل واضح بين الواجبات لمنع أي شخص من التحكم بمفرده في موارد كبيرة أو الوصول بدون تصريح إلى بيانات الحسابات). ومن مخاطر التشغيل أيضًا مخاطر عدم الاحتفاظ بسجلات دقيقة، أو عدم تسوية الحسابات النقدية

بانتظام أو عدم خضوع أنشطة إدارة مخاطر الخزانة للإشراف المناسب. ويشمل هذا أيضًا مخاطر سوء الإدارة النقدية مثل اختلاس الأصول النقدية.

3 كيفية تقليل المخاطر

1.3 إدارة مخاطر الطرف المقابل:

قد يتعرض IPPF لمخاطر الطرف المقابل، حسب نوع المؤسسة أو الأداة التي يستثمر فيها أمواله. ولتقليل هذه المخاطر، كلما كان ذلك عمليًا، سوف يقوم IPPF بما يلي:

- استثمار أمواله في تلك المؤسسات فقط التي تحافظ على سياسات الاستثمار الأخلاقية وتفي بها بما يتوافق مع تلك المنصوص عليها في سياسة الاستثمار الخاصة بـ IPPF. ولتقييم المكانة الأخلاقية، سوف يقوم IPPF بالمراجعة التالية:

○ البحث على الإنترنت عن المكانة الأخلاقية للمؤسسة المعنية، على سبيل المثال www.ethicalconsumer.org و www.business-humanrights.org

- مراجعة سياسات/ معايير الاستثمار المحددة التي تتبناها المؤسسة.
- عدم استثمار كل الأموال في مؤسسة مالية/ أداة مالية واحدة.
- الإبلاغ/ الاستثمار في سندات/ أوراق ذات تصنيف ائتماني عالي (A- أو أعلى) من وكالتين على الأقل من وكالات التصنيف (مثل S&P أو Moody's أو Fitch) وفقًا لسياسة الاستثمار الخاصة بـ IPPF.
- فتح حسابات بنكية لدى بنوك/ مؤسسات مالية تستوفي المعايير المذكورة أعلاه.

2.3 إدارة مخاطر السيولة

سوف يبذل IPPF كل المساعي، لإدارة مخاطر السيولة، لتحسين نظم وإجراءات توقعات التدفق النقدي. ولن تنجح إدارة الخزانة أبدًا إلا بمنظومة جيدة لتوقعات التدفق النقدي، ما يعرض IPPF لمخاطر:

- التخلف عن سداد مدفوعاته قصيرة الأجل.
- التخلف في تسوية عقود التحوط.
- تكبد تكاليف باهظة، بسبب السحب السريع للأموال المستثمرة.

وللتخفيف من هذه المخاطر، سوف يتخذ IPPF الإجراءات التالية:

- تعزيز منظومة توقعات التدفق النقدي.
- ضمان إعداد توقعات ربع سنوية للتدفق النقدي المجمع، قدر الإمكان، تُصنف حسب نوع العملة ومصدر التمويل (غير المقيد/ المخصص/ المقيد).

3.3 إدارة مخاطر الصرف الأجنبي

تسعى إدارة مخاطر الصرف الأجنبي إلى حماية IPPF من التغيرات العكسية في أسعار الصرف الأجنبي على المدى المتوسط إلى البعيد. وتشمل إدارة مخاطر الصرف الأجنبي (1) تحديد مخاطر الصرف الأجنبي التي يتعرض لها IPPF، و (2) تقييم ومراقبة التأثير المحتمل لمخاطر الصرف الأجنبي على قدرة المنظمة على تحقيق الميزانية التشغيلية السنوية و (3) الإبلاغ عن مخاطر الصرف الأجنبي.

استراتيجيات التخفيف: للتخفيف من مخاطر الصرف الأجنبي، سوف يقوم IPPF بما يلي:

- تحديد والاستعانة بشركة خبيرة لإدارة الصرف الأجنبي مرة كل ثلاث سنوات، لتقديم المشورة ومساعدة IPPF من خلال إدارة الصرف الأجنبي، وذلك تحت إشراف مجلس الأمناء و/ أو لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).
- وسوف يتم اختيار وسطاء/ شركات إدارة العملات الأجنبية كل ثلاث سنوات من خلال عملية عطاء مفتوحة.
- وبناءً على مشورة لجنة C-FAR، تحديد حد ائتماني مع كل وسيط/ شركة لإدارة العملات الأجنبية بعد الفوز في عملية

- العطاء. ويورد الملحق أ الأطراف المقابلة المصرح لها حالياً.
- إشراك أمناء معينين في تفعيل حساب الفوركس مع شركة إدارة الفوركس المختارة.
- إصلاح معدلات الموازنة للسنوات اللاحقة بناءً على مشورة شركة إدارة/ وسيط العملات الأجنبية.
- التحوط بطريقة انتقائية من مخاطر الصرف الأجنبي عن طريق تحديد العملات/ المنح، حيث تستطيع أي حركة سلبية كبيرة أن تؤثر بشدة على ميزانية IPPF التشغيلية، بالدخول في عقود تحوط لمدة أقصاها 18 شهراً.
- يحظر بشدة المضاربة في تداول العملات.
- إطلاع مجلس الأمناء و / أو لجنة CFAR بانتظام على
 - نتيجة حركات الفوركس وعقود التحوط
 - أحدث التطورات والاتجاهات في إدارة الفوركس.
- عرض تقارير منتظمة على الإدارة (كل ربع سنة) في شكل تقرير لإدارة الخزانة ويشمل:
 - عقود آجلة حية تظهر بصمتها على الوضع في السوق.
 - نظرة عامة على مكاسب/خسائر الصرف الأجنبي المحققة وغير المحققة.
 - تم تنفيذ صفقات فورية في ربع السنة الماضي.

استراتيجيات تدفقات المنح الواردة: فيما يلي الاستراتيجيات الرئيسية التي يمكن اعتمادها للتحوط من مخاطر الصرف الأجنبي على تدفقات المنح الواردة:

- **التحوط الطبيعي**، أي أن معاوضة التدفقات الواردة والصادرة بعملة معينة لتقليل التعرض لصافي الصرف الأجنبي سيكون دائماً هو المسار المفضل.
- استخدام **مشتقات الصرف الأجنبي**¹ لتقليل (تعويض) تعرض IPPF لمخاطر الصرف الأجنبي لن يحدث إلا في وجود مستوى مريح من اليقين فيما يتعلق بتوقيت ومدى حالات التعرض للصرف الأجنبي. ويستطيع IPPF استخدام مشتقات الصرف الأجنبي التالية في إدارة مخاطر الصرف الأجنبي:
 - **الصرف الأجنبي الفوري:** صفقة لشراء عملة وبيع عملة أخرى "للتسليم الفوري"
 - **الصرف الأجنبي الآجل:** اتفاق بين طرفين لتبادل مبلغ محدد من العملة بسعر صرف محدد (سعر آجل) في تاريخ محدد في المستقبل.

قبل إجراء أي معاملات فورية أو آجلة، يجب الحصول على عروض الأسعار من اثنين على الأقل من الأطراف المقابلة المصرح لها في أقرب وقت ممكن وبعد ذلك سوف يقوم IPPF بتنفيذ الصفقة مع الطرف المقابل الأكثر تنافسية. ويستثنى من هذه القاعدة إذا كانت المعاملة الفورية مطلوبة للسداد بعملة غير مألوفة يتداولها طرف واحد فقط من الأطراف المقابلة المرخص لها من IPPF.

وينبغي الموافقة المسبقة من المراقب المالي أو مدير المالية والتكنولوجيا على جميع معاملات الصرف الأجنبي الفورية والآجلة بعد مراجعة عروض الأسعار المطروحة. وسوف يتم إبرام العقود الآجلة أساساً من أجل الدخل غير المقيد من الجهات المانحة للسنة التالية لتعزيز اليقين بشأن أسعار الصرف في الميزانية.

- **الإستراتيجيات الخاصة بمدفوعات الصرف الأجنبي:** للحد من المعاملات المصرفية وتكاليف الصرف الأجنبي، سوف يتم تجنب المدفوعات (المؤتمتة) المحولة من البنك (والتحصيلات) لأن هذه المعاملات ليست فعالة من حيث التكلفة. لدى IPPF الخيارات التالية لإجراء مدفوعات الصرف الأجنبي:
 - السداد من خلال مزود خدمة مدفوعات الصرف الأجنبي المتخصص في تنفيذ المدفوعات بالعملات غير المألوفة/غير السائلة/شديدة الانتشار والمعتمد من قبل IPPF.

¹ مشتق الصرف الأجنبي هو مشتق مالي يعتمد مردوده على أسعار الصرف الأجنبي لعملتين (أو أكثر) من العملات في وقت معين (إما الآن أو في المستقبل).

- شراء العملة مباشرة من خلال معاملة صرف أجنبي فورية (التعامل مع طرف مقابل مصرح به) ثم السداد لاحقًا. وتتطلب هذه العملية عادةً وجود حساب مصرفي بعملة الدفع، وبالتالي لا تناسب إلا العملات التي تكون فيها مبالغ كبيرة و/أو تكرر للمدفوعات وإذا كان التحوط الطبيعي غير ممكن.

4.3 إدارة المخاطر التشغيلية

سوف يضمن IPPF امتثال جميع أنشطة إدارة خزانته للمتطلبات القانونية والتنظيمية. وسوف يضمن IPPF أيضًا وضع خطوات وضوابط كافية لحماية نفسه من أي مخاطر تشغيلية تتعلق بمهام إدارة خزانته. ومن الخطوات التي سيتخذها IPPF في إدارة المخاطر التشغيلية:

- التماس المشورة الخارجية من المدققين أو المستشارين الضريبيين أو القانونيين، عند اللزوم.
- ضمان الاحتفاظ بجميع وثائق إدارة الخزانة، بما فيها تفاصيل العلاقات مع الأطراف المقابلة، والموافقات على الدفع والعقود كدليل على الامتثال لهذه السياسة واللوائح القانونية.
- التأكد من تطبيق الضوابط الكافية عند تحرير الطلبات وأوامر الشراء والفواتير في منظومة IPPF المؤسسية. وهذا يشمل:
 - الرقابة القوية على الوضع النقدي من خلال المنحة/ المشروع/ مصدر التمويل. يتعين الموافقة على أي سحب على المكشوف وفقًا لمستويات السلطات، على النحو المحدد في وثيقة تفويض السلطات.
 - تطبيق الضوابط والتوازنات اللازمة لضمان الالتزام بمبدأ الصانع والمدقق في المنظومة دائمًا.
- الاحتفاظ بالحسابات المصرفية بعملة متعددة في لندن، لتعزيز المرونة في إدارة الصرف الأجنبي.
- سوف تتم تسوية جميع الحسابات المصرفية كل شهر مع دراسة البنود التي لم تتم تسويتها وتسويتها في غضون ثلاثة أشهر.
- سوف ترسل جميع مكاتب السكرتاريا كشوف الحسابات المصرفية ربع سنوية والتسويات إلى مكتب لندن لضمان ظهور أموال الخارج بوضوح.
- التأكد من أن جميع مكاتب السكرتاريا لديها ما يكفي من النقد دائمًا لاستيفاء متطلبات صافي النقد للربع التالي.

4 سلطات الموافقة

نظرًا لأن المعاملات ذات طبيعة متخصصة جدًا، يجوز فقط لأعضاء الفريق المذكورين فيما يلي الدخول في معاملات مشتقات الصرف الأجنبي ضمن حدود سلطاتهم العامة على النحو المحدد والمعتمد في وثيقة تفويض السلطات:

- مدير المالية والتكنولوجيا
- المراقب المالي
- مدير، الأداء المالي
- محاسب منح الجمعيات الأعضاء (معاملات الصرف الأجنبي الفورية للمدفوعات بعملة غير مألوفة فقط)

المعاملات المقترحة خارج نطاق الصلاحيات والتفويضات الواردة بسياسة إدارة الخزانة هذه تتطلب موافقة مسبقة من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).

5 مراجعة السياسة

سوف تُراجع هذه السياسة كل عامين.

6 الرقابة على الإصدارات

| الإصدار | تاريخ النفاذ | تاريخ المراجعة | المالك | تاريخ الاعتماد |
|---------------|--|--|--------------------------------|------------------|
| الإصدار رقم 1 | أوائل يونيو 2021 (رهناً بموافقة مجلس أمناء اتحاد IPPF) | 26 مارس 2021 (من قبل لجنة المالية والتدقيق والمخاطر) | مدير – المالية والتكنولوجيا | أوائل يونيو 2021 |

المرفق أ - مسرد المصطلحات

| المصطلح | التعريف |
|----------------------|---|
| العملات غير المألوفة | مصطلح يُستخدم في الصرف الأجنبي للعملات ذات التداول الضعيف. والعملات غير المألوفة غير سائلة وتفتقر إلى العمق في السوق وحجم تداولها محدود. |
| السعر الفوري | سعر الصرف الحالي لشراء العملة أو بيعها. |
| العقد الآجل | عقد الصرف الآجل (أو العقد الآجل) هو التزام ملزم بشراء مبلغ معين من العملات الأجنبية أو بيعه بسعر الصرف المتفق عليه مسبقاً، في تاريخ معين في المستقبل. |
| التحوط الطبيعي | تحوط يحدث بشكل طبيعي نتيجة للعمليات العادية التي تقوم بها منشأة. وعلى سبيل المثال، فإن التحوط الطبيعي هو أن تُدفع الالتزامات بنفس العملة الأجنبية التي قُبضت بها الإيرادات. |
| التداول بالمضاربة | يشمل التداول بالمضاربة المعاملات المشتقة التي (1) لا تنطوي على تعرض، (2) من المحتمل أن تزيد مخاطر العملات الأجنبية وليس تقللها و/أو (3) يتم الدخول فيها بهدف تحقيق دخل. |

المرفق ب - الأطراف المقابلة المعتمدة (إدارة مخاطر الصرف الأجنبي)

Global Reach
Cambridge FX
StoneX (عملات غير مألوفة)